٣٩/٤١ ـ مسألة ناميبيا[٦٢]

ألف

الحالة الناجمة في ناميبيا عن احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للإقليم

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د ـ ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٢١٤٥ (د ـ ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦ ، الذي قررت بموجبه إنهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ووضع الإقليم تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة ،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٢٤٨ (د إ ـ ٥) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٦٧ ، الذي أنشأت بموجبه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا إلى حين نيلها الاستقلال ،

وقد درست تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا[٦٣] ،

وقد درست أيضاً الفصل المتصل بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[٦٤] ،

وإذ تشير كذلك إلى القرارات والمقررات الأخرى التي أعلنت عدم شرعية احتلال جنوب افريقيا المستمر لناميبيا ، ولاسيما قراري مجلس الأمن ٢٨٤ (١٩٧٠) المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٧٠ ، و ٣٠١ (١٩٧١) المؤرخ في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١ ، والفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧١[٦٥] ،

وإذ تأخذ في اعتبارها أن عام ١٩٨٦ يوافق الذكرى السنوية العشرين لإنهاء الجمعية العامة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، وإذ تلاحظ مع بالغ القلق أن جنوب افريقيا واصلت خلال تلك الفترة ، احتلالها غير الشرعي لناميبيا متحدية بذلك قرارات الجمعية العامة ومقرراتها ،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها ٣١١١ (د ـ ٢٨) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ و ١٤٦/٣١ و ١٥٢/٣١ المؤرخين في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، التي اعترفت فيها ، ضمن جملة أمور ، بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بوصفها الممثل الوحيد والحقيقي للشعب الناميبي ، ومنحتها مركز المراقب ،

وإذ تشير كذلك إلى قراريها د إ ط ـ ٢/٨ المؤرخ في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ ، و ١٢١/٣٦ بـاء المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، اللذين طلبت بموجبهما إلى الدول أن تنهي فوراً ، بصورة فردية وجماعية ، جميع معاملاتها مع جنوب افريقيا من أجل فرض العزلة الكاملة عليها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً ،

وإذ تحيط علماً بالمناقشات التي جرت في مجلس الأمن في الفترة من ١٣ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥[٦٦] ، التي طُلب فيها فرض جزاءات انتقائية إلزامية على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وكذلك بالمناقشات التي جرت في المجلس في الفترة من ٥ إلى ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٦ وفي ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٦ بشأن الحالة في الجنوب الافريقي[٦٧] ،

وإذ ترحب بالبلاغ الخاص[٦٨] والبلاغ الختامي[٦٩] اللذين اعتمدا في اجتماع وزراء ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز لدى الدورة الأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي عقد في نيويورك في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ ، وبالإعلان السياسي الختامي الذي اعتمده مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الذي عقد في لواندا في الفترة من ٤ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥[٧٠] ، وبالبلاغ الذي اعتمده مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، بشأن الحالة في الجنوب الافريقي ، عقب إلغاء كونغرس الولايات المتحدة

---

(٦٢) انظر أيضاً الفرع الأول ، الحاشية ٨ ، والفرع العاشر ـ باء ـ ٦ ، المقرر ٤١/٤١٣ .

(٦٣) **الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والأربعون ، الملحق رقم ٢٤** (A/41/24) .

(٦٤) المرجع نفسه ، **الملحق رقم ٢٣** (A/41/23) ، الفصل الثامن .

(٦٥) **التبعات القانونية التي تترتب على الدول نتيجة لاستمرار وجود جنوب افريقيا في ناميبيا (افريقيا الجنوبية الغربية) بالرغم من قرار مجلس الأمن ٢٧٦ (١٩٧٠) ، فتوى ، تقارير محكمة العدل الدولية لعام ١٩٧١** ، الصفحة ١٦ (من النص الانكليزي) .

(٦٦) انظر : **الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الحادية والأربعون** ، الجلسات ٢٦٢٤ إلى ٢٦٢٦ و ٢٦٢٨ و ٢٦٢٩ .

(٦٧) المرجع نفسه ، الجلسات ٢٦٥٢ و ٢٦٥٤ و ٢٦٥٦ إلى ٢٦٦٢ و ٢٦٨٤ .

(٦٨) A/40/699-S/17518 ، المرفق . وللاطلاع على النص المطبوع ، انظر : **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الأربعون ، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥** ، الوثيقة S/17518 ، المرفق .

(٦٩) A/40/704-S/17521 ، المرفق .

(٧٠) A/40/854-S/17610 و Corr.1 ، المرفق الأول .

لتعديل كلارك[٧١] ، وبالإعلان السياسي الذي اعتمده بالاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي في الفترة من ١٦ إلى ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٦[٧٢] ، وبالبلاغ الختامي لاجتماع وزراء ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز لدى الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦[٧٣] ، وبالوثائق الختامية للمؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في هراري في الفترة من ١ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦[٤٧] ، وبالبلاغ الختامي الصادر عن الحلقة الدراسية المعنية بالعمل العالمي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا التي عقدت في فالينا في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٦[٧٤] ، وبإعلان المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا ، وببرنامج العمل بشأن ناميبيا في الفترة من ٧ إلى ١١ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، وبالنداء من أجل تحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا الصادر عن الشخصيات البارزة المشتركة في المؤتمر[٧٥] ، وبالقرار الذي اعتمده مجلس الوزراء التابع لمنظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الرابعة والأربعين التي عقدت في أديس أبابا في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٦ بشأن رفض حكومة فرض عقوبات على جنوب افريقيا[٧٦] ، وبالإعلان الصادر عن مؤتمر القمة لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الثانية والعشرين التي عقدت في أديس أبابا في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٦ بشأن تدخل حكومة في الشؤون الداخلية لجمهورية انغولا الشعبية[٧٧] ،

وإذ تشير إلى المناقشات التي جرت في دورتها الاستثنائية بشأن مسألة ناميبيا ، والقرار د إ ـ ١/١٤ المؤرخ في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، الذي اتخذ في تلك الدورة ،

وإذ تؤكد بقوة أن استمرار احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي والاستعماري لناميبيا ، تحدياً للقرارات المتكررة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن ، يشكل عملاً عدوانياً ضد الشعب الناميبي وتحدياً لسلطة الأمم المتحدة ، التي تتحمل المسؤولية المباشرة عن ناميبيا إلى حين نيلها الاستقلال ،

وإذ تؤكد المسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتق المجتمع الدولي لاتخاذ جميع التدابير الفعّالة دعماً للشعب الناميبي في كفاحه من أجل التحرير بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ،

وإذ تلاحظ أن عام ١٩٨٦ يوافق الذكرى السنوية السادسة والعشرين لإنشاء المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ،

وإذ تؤكد من جديد دعمها الكامل للكفاح المسلّح الذي يخوضه الشعب الناميبي ، بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، من أجل تحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني داخل ناميبيا موحدة ، وإذ تدرك أن عام ١٩٨٦ يوافق الذكرى السنوية العشرين لبدء الكفاح المسلّح للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ضد الاحتلال الاستعماري الذي تفرضه جنوب افريقيا ،

وإذ يشير سخطها تنامي جنوب افريقيا في رفضها الامتثال لقرارات مجلس الأمن ، ولاسيما القرارات ٣٨٥ (١٩٧٦) المؤرخ في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ ، و ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، و ٤٣٩ (١٩٧٨) المؤرخ في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ ، و ٥٣٢ (١٩٨٣) المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٣ ، و ٥٣٩ (١٩٨٣) المؤرخ في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ ، و ٥٦٦ (١٩٨٥) المؤرخ في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، وكذلك مناوراتها الهادفة إلى إدامة احتلالها غير الشرعي لناميبيا واستغلالها الوحشي للشعب الناميبي ،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء قرار الاتحاد الاقتصادي الأوروبي عدم توسيع نطاق جزاءاته الاقتصادية التي فرضها على جنوب افريقيا في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ بحيث تشمل أيضاً ناميبيا ، التي يحتلها نظام جنوب افريقيا العنصري احتلالاً غير شرعي ،

وإذ يسوؤها استمرار جنوب افريقيا في تعنتها وإصرارها على فرض شروط مسبقة غير ذات صلة وغير مقبولة لاستقلال ناميبيا ، ومحاولاتها تخطّي الأمم المتحدة ، ومخططاتها الرامية إلى إدامة احتلالها غير الشرعي للإقليم عن طريق إنشاء مؤسسات سياسية عميلة ،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء تزايد تسليح جنوب افريقيا لناميبيا ، والتجنيد الإجباري للناميبيين ، وإنشاء جيوش قبلية ، بما في ذلك ما تسمى بالقوات الإقليمية لافريقيا الجنوبية الغربية ، واستخدام العدوان ضد الدول المجاورة ،

---

(٧١) A/40/951-S/17656 ، المرفق . وللاطلاع على النص المطبوع ، انظر : **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الأربعون ، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥** .

(٧٢) A/41/341-S/18065 و Corr. 1 ، المرفق الأول .

(٧٣) A/41/703-S/18395 ، المرفق .

(٧٤) A/AC. 131/216 .

(٧٥) انظر : **تقرير المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا ، فيينا ، ٧ ـ ١١ تموز/يوليه ١٩٨٦** (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A. 86. I. 16 والإضافة) ، الجزء الثالث .

(٧٦) A/41/654 ، المرفق الأول ، القرار CM/Res. 1039 (XLIV)/ Rev. 1 .

(٧٧) المرجع نفسه ، المرفق الثاني ، الإعلان AHG/Decl. 1 (XXII) .

وإذ تدين بقوة نظام جنوب افريقيا العنصري لما يبذله من جهود لاكتساب قدرة نووية للأغراض العسكرية والعدوانية ،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء استمرار احتلال قوات جنوب افريقيا لأجزاء من جنوب انغولا ، وهو الاحتلال الذي يسّره الدعم المقدم إلى النظام العنصري وإلى قطّاع الطرق التابعين للاتحاد الوطني للاستقلال التام لانغولا من أجل زعزعة استقرار انغولا ،

وإذ تعرب عن إدانتها الشديدة لقيام جنوب افريقيا باستخدام الإقليم الناميبي كنقطة انطلاق لشن أعمالها العدوانية المستمرة ضد دول افريقية مستقلة ، وبصفة خاصة انغولا وبوتسوانا وزامبيا وزمبابوي ، مما يسفر عن خسائر جسيمة في الأرواح البشرية وعن تدمير الهياكل الأساسية الاقتصادية ،

وإذ تؤكد من جديد أن موارد ناميبيا ثروات للشعب الناميبي له حرمته ، وأن استغلال المصالح الاقتصادية الأجنبية لهذه الموارد تحت حماية نظام جنوب افريقيا الاستعماري غير الشرعي ، انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ، وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ، والمرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا[٧٨] ، الذي سنّه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ ، وفي تجاهل لفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧١ ، هو أمر غير شرعي ويشجع نظام الاحتلال على أن يزداد تعنتاً وتحدياً ،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، المؤرخ في ٢ أيار/مايو ١٩٨٥ ، إقامة دعاوى قانونية في المحاكم المحلية للدول ضد الشركات والأفراد الضالعين في استغلال أو نقل أو تجهيز أو شراء الموارد الطبيعية لناميبيا ، كجزء من جهوده الرامية إلى تنفيذ المرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا ،

وإذ يسوؤها كثيراً استمرار التعاون بين دول معينة وجنوب افريقيا في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والنووية ، متجاهلة بذلك قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ،

وإذ يساورها بالغ القلق لاستمرار منظمات ومؤسسات دولية معينة ، لاسيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، في تقديم المساعدة إلى نظام بريتوريا العنصري ، متجاهلة بذلك قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ،

وإذ يثير سخطها استمرار أعمال السجن والاحتجاز التعسفية التي يتعرض لها قادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وأعضاؤها وأنصارها ، وقتل وتعذيب واغتيال الناميبيين الأبرياء ، وغير ذلك من التدابير غير الإنسانية التي يتخذها نظام الاحتلال غير الشرعي بقصد إرهاب الشعب الناميبي وتحطيم تصميمه على تحقيق أمانيه المشروعة في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني داخل ناميبيا موحدة ،

وإذ تلاحظ مع بالغ القلق أنه حيل دون اضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته بموجب الفصل السابع من الميثاق ، وذلك بسبب استخدام حق النقض (الفيتو) من جانب اثنتين من الدول الغربية الدائمة العضوية في المجلس ،

وإذ تثني على الجهود التي يبذلها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، بوصفه السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا إلى حين نيلها الاستقلال ، في سبيل أداء المسؤوليات الموكلة إليه بموجب قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ،

١ ـ **توافق** على تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ؛

٢ ـ **تقرّ** إعلان المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا وبرنامج العمل بشأن ناميبيا ، وتحثّ المجتمع الدولي على تنفيذها ؛

٣ ـ **تحيط علماً** بالمناقشات الهامة التي دارت بشأن مسألة ناميبيا في مجلس الأمن في الفترة من ١٣ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ؛

٤ ـ **تحيط علماً كذلك** بقرار مجلس الأمن ٥٦٦ (١٩٨٥) الذي أدان فيه المجلس ، في جملة أمور ، جنوب افريقيا لإقامتها ما يسمى بالحكومة المؤقتة في ناميبيا وأدان ذلك النظام مرة أخرى لوضعه العراقيل أمام تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بالإصرار على شروط تتنافى مع أحكام خطة الأمم المتحدة لاستقلال لناميبيا ، حسبما وردت في ذلك القرار ؛

٥ ـ **تؤكد من جديد** حق شعب ناميبيا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني داخل ناميبيا موحدة ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، وهو الحق الذي سلّمت به الجمعية العامة في قراريها ١٥١٤ (د ـ ١٥) و ٢١٤٥ (د ـ ٢١) وفي القرارات اللاحقة للجمعية فيما يتعلق بناميبيا ، وشرعية كفاحه بكل ما أوتي من وسائل ، بما في ذلك الكفاح المسلّح ، ضد احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لإقليمه ؛

٦ ـ **تدين بقوة** نظام جنوب افريقيا لمواصلة احتلاله غير الشرعي لناميبيا متحديا بذلك قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بناميبيا ؛

٧ ـ **تعلن** أن احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا يشكل عملاً عدوانيا ضد الشعب الناميبي وفقا لتعريف العدوان الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٣١٤ (د ـ ٢٩) المؤرخ في

---

(٧٨) **الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٤ (A/35/24) ، المجلد الأول ، المرفق الثاني .**

١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، وتؤيد الكفاح المسلّح الذي يخوضه الشعب الناميبي بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في سبيل صد عدوان جنوب افريقيا وتحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني داخل ناميبيا موحدة :

٨ ـ **تكرر التأكيد** على أن الأمم المتحدة تتحمل ، وفقاً لقرارها ٢١٤٥ (د ـ ٢١) ، المسؤولية المباشرة عن ناميبيا حتى يتحقق في الإقليم تقرير المصير والاستقلال الوطني الحقيقيان ، ولهذا الغرض ، تؤكد من جديد الولاية المسندة إلى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا إلى حين نيلها الاستقلال ، وذلك بموجب قرار الجمعية العامة ٢٢٤٨ (د إ ـ ٥) وقراراتها اللاحقة :

٩ ـ **تؤكد من جديد** مقررها القاضي بأن يشرع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وفاءً للولاية المخولة إليه ، وإزاء رفض جنوب افريقيا العنصرية رفضاً صلفاً أن تنسحب من الإقليم ، في بسط إدارته في ناميبيا في عام ١٩٨٧ ، وفقاً لقراري الجمعية العامة ٩٧/٤٠ ألف المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، و د إ ـ ١/١٤ :

١٠ ـ **تؤكد من جديد** أن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، حركة التحرير الوطني لناميبيا ، هي الممثل الوحيد والحقيقي للشعب الناميبي :

١١ ـ **تؤكد من جديد كذلك** أن الاستقلال الحقيقي لناميبيا لا يمكن أن يتحقق إلا باشتراك المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية اشتراكاً مباشراً وكاملاً في جميع الجهود التي تبذل لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا :

١٢ ـ **تثني** على المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية لاستمرارها في تكثيف الكفاح على جميع الجبهات ، بما في ذلك الكفاح المسلّح ، والتزامها بضم جميع الوطنيين الناميبيين تحت لوائها في محاولة لزيادة تعزيز الوحدة الوطنية من أجل ضمان السلامة الاقليمية والسيادة لناميبيا موحدة ، وترحب بتدعيم وحدة العمل من جانب القوى الوطنية في ناميبيا تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية خلال المرحلة الحرجة من كفاحها في سبيل التحرير الوطني والاجتماعي :

١٣ ـ **تؤكد من جديد** تضامنها مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية الممثل الوحيد والحقيقي للشعب الناميبي ، وتأييدها لها ، وتشيد بتلك المنظمة للتضحيات التي تبذلها في ميدان المعركة ، وكذلك لما أبدته في الميدان السياسي والدبلوماسي من روح تتسم بالحنكة السياسية والتعاون وبعد النظر ، على الرغم من الاستفزازات البالغة التطرف من جانب نظام بريتوريا العنصري :

١٤ ـ **تؤكد من جديد** أن خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، الواردة في قراري مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) هي الأساس الوحيد المقبول دوليا من أجل تحقيق تسوية سلمية لمسألة ناميبيا ، وتطالب بتنفيذها فوراً وبدون شروط مسبقة أو تعديل :

١٥ ـ **تعرب عن جزعها** لعجز مجلس الأمن حتى الآن عن النهوض الفعّال بمسؤولياته عن صيانة السلم والأمن في جنوب افريقيا ، بسبب استعمال اثنين من أعضائه الغربيين الدائمين لحق النقض :

١٦ ـ **تحث** مجلس الأمن على اتخاذ إجراء حاسم ، وفاءً بمسؤولية الأمم المتحدة المباشرة عن ناميبيا ، وعلى اتخاذ إجراء مناسب ، دون مزيد من التأخير ، لضمان عدم تقويض أو تغيير خطة الأمم المتحدة ، حسبما وردت في قرار المجلس ٤٣٥ (١٩٧٨) بأي شكل من الأشكال ، ولضمان احترامها وتنفيذها على نحو تام :

١٧ ـ **تكرر الإعراب عن اقتناعها** بأن استمرار احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا وتحديها لقرارات الأمم المتحدة ، وقمعها الوحشي للشعب الناميبي ، وأعمال زعزعة الاستقرار وأعمال العدوان التي ترتكبها ضد دول افريقية مستقلة ، وسياسة الفصل العنصري التي تتبعها ، تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين :

١٨ ـ **تدين بقوة** جنوب افريقيا لفرضها ما يسمى بالحكومة المؤقتة في ناميبيا في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، وتعلن أن هذا الإجراء لاغ وباطل ، وتؤكد أنه يشكل انتهاكاً مباشرا وتحديا واضحاً لقرارات مجلس الأمن ، لاسيما القرارين ٤٣٥ (١٩٧٨) ، و ٤٣٩ (١٩٧٨) ، وتؤكد كذلك أن هذه المناورة التي تقوم بها جنوب افريقيا إنما يقصد بها تعزيز قبضة بريتوريا على ناميبيا بإنشاء مؤسسات عميلة تخدم مصالح النظام العنصري :

١٩ ـ **تندد** بكل المخططات الدستورية والسياسية المخادعة التي يحاول من خلالها نظام جنوب افريقيا العنصري غير الشرعي إدامة سيطرته الاستعمارية على ناميبيا ، وتطلب ، بصفة خاصة إلى المجتمع الدولي مواصلة الامتناع عن منح أية صورة من صور الاعتراف لأي نظام تفرضه إدارة جنوب افريقيا غير الشرعية على الشعب الناميبي انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) ، و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، و ٤٣٩ (١٩٧٨) ، و ٥٣٢ (١٩٨٣) ، و ٥٣٩ (١٩٨٣) ، و ٥٦٦ (١٩٨٥) ، ولغيرها من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ، أو التعاون مع ذلك النظام بأي شكل من الأشكال :

٢٠ ـ **تؤكد من جديد** أن جميع هذه المناورات مخادعة وباطلة ولاغية وأنه يجب رفضها رفضاً قاطعاً من جانب جميع الدول وفقاً لما دعت إليه قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ؛

٢١ ـ **تعلن** أن كل ما يسمى بالقوانين والإعلانات التي أصدرها نظام الاحتلال غير الشرعي في ناميبيا غير قانونية وباطلة ولاغية ؛

٢٢ ـ **تحث** بقوة مجلس الأمن على أن يتخذ إجراءات حاسمة ضد أية مناورات معوقة أو أية مخططات مخادعة يقوم بها نظام الاحتلال غير الشرعي بهدف إحباط الكفاح المشروع للشعب الناميبي ، من أجل تقرير المصير والتحرير الوطني ، بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ؛

٢٣ ـ **تكرر تأكيد** وجود طرفين فقط في النزاع القائم في ناميبيا ، هما الشعب الناميبي ، ممثلاً بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ممثله الوحيد والحقيقي ، من ناحية ، ونظام جنوب افريقيا العنصري ، الذي يحتل ناميبيا احتلالاً غير شرعي ، من الناحية الأخرى ؛

٢٤ ـ **تكرر كذلك تأكيد** ضرورة قيام الدول الأعضاء ببذل كل الجهود اللازمة للتصدي لأية مناورات من جانب جنوب افريقيا العنصرية وحلفائها تهدف إلى إحباط مساعي الأمم المتحدة وتقويض مسؤوليتها الرئيسية إزاء إنهاء الاستعمار في ناميبيا ؛

٢٥ ـ **تطلب** إلى نظام جنوب افريقيا الامتناع عن ربط استقلال ناميبيا بقضايا خارجة عنه ولا تمت إليه بصلة مثل وجود القوات الكوبية في انغولا ، باعتبار أن هذا « الربط » يتعارض وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، ولاسيما قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛

٢٦ ـ **ترفض** بقوة سياستي « الارتباط البنّاء » و « الربط » اللتين كان من شأنهما تشجيع نظام جنوب افريقيا العنصري على مواصلة احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، وتدعو إلى التخلي عنهما لكي يتسنى تنفيذ قرارات ومقررات الأمم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا ؛

٢٧ ـ **تعلن ترحيبها وتأييدها** للرفض العالمي القاطع « للربط » الذي تنادي به جنوب افريقيا بين استقلال ناميبيا ومسائل خارجة عنه ولا تمُت إليه بصلة ، مثل وجود قوات كوبية في انغولا ، وتؤكد بصورة قطعية أن هذا « الربط » يشكل تدخلاً في الشؤون الداخلية لانغولا فضلاً عن أنه يؤدي إلى تأخير عملية إنهاء الاستعمار في ناميبيا ؛

٢٨ ـ **تعلن ترحيبها وتأييدها** للإدانة العالمية التي لها مبررها لسياسة « الارتباط البنّاء » مع جنوب افريقيا ، ذلك أن تلك السياسية ، فضلاً عن أنها تشجّع تعنّت جنوب افريقيا وبالتالي تؤخر استقلال ناميبيا ، قد أثبتت عدم موثوقيتها وإفلاسها بسبب الأعمال ذاتها التي يقوم بها نظام بريتوريا داخل جنوب افريقيا وفي منطقة الجنوب الافريقي ككل ؛

٢٩ ـ **تعرب** عن تقديرها لدول خط المواجهة والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية للموقف المتسم بالحنكة السياسية والبنّاء الذي اتخذته في الجهود الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛

٣٠ ـ **تؤكد من جديد اقتناعها** بأن تضامن دول خط المواجهة وتأييدها لقضية ناميبيا مازالا يمثلان عاملاً ذا أهمية قصوى في الجهود الرامية إلى التوصل إلى استقلال حقيقي للإقليم ؛

٣١ ـ **تحث** بقوة المجتمع الدولي على أن يزيد ، على وجه الاستعجال ، ما يقدمه من دعم مالي ومادي وعسكري وسياسي إلى دول خط المواجهة ، بغية تمكينها من حل مشاكلها الاقتصادية المترتبة بالدرجة الأولى على سياسات العدوان والتخريب التي تنتهجها بريتوريا ، وتحسين الدفاع عن أنفسها ضد محاولات جنوب افريقيا المستمرة لزعزعة استقرار هذه الدول ؛

٣٢ ـ **ترجو** من الدول الأعضاء أن تقدم بصورة عاجلة كل المساعدات اللازمة إلى انغولا ودول خط المواجهة الأخرى ، كي تتمكن من تعزيز قدراتها الدفاعية ضد أعمال العدوان التي ترتكبها جنوب افريقيا ؛

٣٣ ـ **تطلب** إلى الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تقدم إلى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، دعماً مستمراً ومتزايداً فضلاً عن المساعدات المادية والمالية والعسكرية وغير ذلك من أشكال المساعدة حتى يتسنى لها تكثيف كفاحها من أجل تحرير ناميبيا ؛

٣٤ ـ **تحث** جميع الحكومات والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى على تقديم مزيد من المساعدات المادية إلى آلاف اللاجئين الناميبيين الذين أجبرتهم السياسات القمعية التي يتبعها نظام الفصل العنصري على الفرار من ناميبيا ، وبصفة خاصة إلى دول خط المواجهة المجاورة ؛

٣٥ ـ **تؤكد من جديد رسمياً** أن نيل ناميبيا للاستقلال يجب أن يتم دون المساس بسلامتها الإقليمية ، بما في ذلك خليج والفيس وجُزر بنغوين وغيرها من الجُزر الواقعة

قبالة ساحل ناميبيا ، وتكرر التأكيد على أن أي محاولة تقوم بها جنوب افريقيا لضمها هي بالتالي غير قانونية وباطلة ولاغية وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ، وخاصة قرار مجلس الأمن ٤٣٢ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٧٨ ، وقرارا الجمعية العامة د إ ـ ٢/٩ المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٧٨ ، و ٢٢٧/٣٥ ألف المؤرخ في ٦ اذار/مارس ١٩٨١ :

٣٦ ـ **تطلب** إلى مجلس الأمن أن يعلن بشكل قاطع أن خليج والفيس جزء لا يتجزأ من ناميبيا وأن المسألة لا ينبغي أن تترك كموضوع للتفاوض بين ناميبيا المستقلة وجنوب افريقيا ؛

٣٧ ـ **تدين** بقوة جنوب افريقيا لعرقلتها تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة قرارات مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) ، و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، و ٤٣٩ (١٩٧٨) ، و ٥٣٣ (١٩٨٣) ، و ٥٣٩ (١٩٨٣) ، و ٥٦٦ (١٩٨٥) ، ولما تقوم به على نحو مخالف لتلك القرارات من مناورات ترمي إلى تعزيز مصالحها الاستعمارية والاستعمارية الجديدة على حساب الأماني المشروعة للشعب الناميبي في حق تقرير المصير الحقيقي والحرية والاستقلال الوطني الحقيقيين داخل ناميبيا موحدة ؛

٣٨ ـ **تدين** بقوة التعاون المستمر بين جنوب افريقيا وبلدان غربية معينة ، في الميادين السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والمالية ، وتعرب عن اقتناعها بأن هذا التعاون يساعد جنوب افريقيا على مواصلة سيطرتها على شعب وإقليم ناميبيا وتحكمها فيهما ؛

٣٩ ـ **تشجب** ، في هذا الصدد ، ما قامت به جنوب افريقيا العنصرية من إنشاء وتشغيل ما يسمى بمكاتب الإعلام الناميبية في جمهورية المانيا الاتحادية وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية ، بقصد إضفاء الصبغة الشرعية على مؤسساتها العميلة في ناميبيا ، وبصفة خاصة ما يسمى بالحكومة المؤقتة التي بصددها أدان مجلس الامن والمجتمع الدولي النظام العنصري ، وتطلب إغلاق هذه المكاتب فورا ؛

٤٠ ـ **تحيط علما مع التقدير** بالتدابير التي اتخذتها مؤخرا بعض الدول ، والمنظمات الدولية ، والبرلمانيون ، والمؤسسات ، والمنظمات غير الحكومية ، لممارسة الضغط على نظام جنوب افريقيا العنصري ، وتطلب إليهم مضاعفة وتكثيف جهودهم من أجل إجبار النظام العنصري على الامتثال لقرارات ومقررات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا وجنوب افريقيا ؛

٤١ ـ **تطلب مرة أخرى** إلى جميع الحكومات ، وبصفة خاصة تلك التي لها روابط وثيقة مع جنوب افريقيا ، أن تدعم ، بالتعاون مع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة للدفاع عن الحقوق الوطنية للشعب الناميبي إلى حين نيله الاستقلال ولعزل نظام جنوب افريقيا العنصري ؛

٤٢ ـ **تحث** الحكومات على ألا تمارس حقها في النقض (الفيتو) في مجلس الأمن بشأن مسألة فرض جزاءات شاملة وإلزامية على جنوب افريقيا ، وأن تستجيب بذلك على نحو إيجابي للمطالبة الدولية بعزل جنوب افريقيا العنصرية ؛

٤٣ ـ **تطلب** إلى أعضاء الاتحاد الاقتصادي الأوروبي القيام ، على سبيل الاستعجال ، بتعزيز وتوسيع نطاق ما فرضوه مؤخراً من جزاءات اقتصادية على نظام بريتوريا ، كي يشمل تطبيقها المحتلة احتلالاً غير شرعي ؛

٤٤ ـ **تدين** بقوة جنوب افريقيا لتعزيز قوتها العسكرية في ناميبيا ، ولفرضها الخدمة العسكرية الإجبارية على الناميبيين ، وإعلانها ما يسمى بمنطقة الأمن في ناميبيا ، وتجنيدها وتدريبها للناميبيين في جيوش قبلية ، ولاستخدامها المرتزقة في قمع الشعب الناميبي وفي شن هجماتها العسكرية على دول افريقية مستقلة ، ولتهديداتها وأعمالها التخريبية والعدوانية ضد هذه الدول وأيضاً لتشريدها الناميبيين بالقوة من ديارهم ؛

٤٥ ـ **تدين** بقوة جنوب افريقيا لقيامها بفرض التجنيد العسكري لجميع الذكور الناميبيين ، بين سن السابعة عشرة والخامسة والخمسين ، في جيش الاحتلال الاستعماري ، في محاولة شريرة أخرى لقمع الكفاح الوطني الذي يخوضه الشعب الناميبي في سبيل التحرر ولإرغام الناميبيين على قتل بعضهم بعضاً ، وتعلن أن جميع التدابير التي تتخذها جنوب افريقيا العنصرية والتي يحاول بها نظام الاحتلال غير الشرعي أن يفرض التجنيد العسكري بالقوة في ناميبيا هي تدابير غير شرعية وباطلة ولاغية ؛

٤٦ ـ **تدين** بقوة قيام نظام جنوب افريقيا العنصري باستخدام إقليم ناميبيا الدولي كقاعدة انطلاق لارتكاب أعمال الغزو المسلح والتخريب وزعزعة الاستقرار والعدوان ضد الدول الافريقية المجاورة ؛

٤٧ ـ **تدين** أحدث الأعمال العدوانية التي ارتكبها النظام العنصري ، ضد انغولا وبوتسوانا وزامبيا وزمبابوي ، وتعلن أن سياسة العدوان وزعزعة الاستقرار التي تنتهجها بريتوريا لا تفوض فحسب السلم والاستقرار في منطقة الجنوب الافريقي وإنما تشكل أيضاً تهديدا للسلم والأمن الدوليين ، وتطلب إلى جنوب افريقيا أن تكف عن جميع الأعمال العدوانية التي ترتكبها ضد الدول الافريقية المجاورة لها ؛

٤٨ ـ **تعرب عن بالغ قلقها** إزاء حيازة نظام جنوب افريقيا العنصري القدرة على صنع الأسلحة النووية ، وتعلن أن

ذلك يشكل تهديداً للسلم والأمن في افريقيا مع كونه يمثل خطراً على البشرية بأسرها ؛

٤٩ ـ **تدين** التعاون العسكري المستمر بين بلدان غربية معينة وبين نظام جنوب افريقيا العنصري وتدعو إلى القيام فوراً بإنهائه ، وتعرب عن اقتناعها بأن هذا التعاون ، بالإضافة إلى ما يؤدي إليه من تعزيز الجهاز العسكري العدواني لنظام بريتوريا ، مما يشكل عملاً عدائياً ضد شعب ناميبيا ودول خط المواجهة ، يشكل أيضاً انتهاكاً لحظر الأسلحة الذي فرض على جنوب افريقيا بموجب قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ؛

٥٠ ـ **تعلن** أن هذا التعاون يشجع نظام بريتوريا على تحديه للمجتمع الدولي وعرقلته للجهود المبذولة للقضاء على الفصل العنصري ولوضع حد لاحتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا ، وتدعو إلى الكف عن هذا التعاون فوراً ؛

٥١ ـ **تطلب** إلى جميع الدول أن تنفذ تنفيذاً تاماً حظر الأسلحة المفروض على جنوب افريقيا بموجب قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) ؛

٥٢ ـ **تطلب** إلى مجلس الأمن أن يتخذ التدابير اللازمة لإحكام حظر الأسلحة المفروض على جنوب افريقيا بموجب قرار المجلس ٤١٨ (١٩٧٧) وأن يكفل امتثال جميع الدول تماما لهذا الحظر ؛

٥٣ ـ **تطلب كذلك** إلى مجلس الأمن أن ينفذ ، على سبيل الاستعجال ، التوصيات الواردة في تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بقراره ٤٢١ (١٩٧٧)[٧٩] ؛

٥٤ ـ **تطلب** إلى جميع الدول الامتثال لقرار مجلس الأمن ٥٥٨ (١٩٨٤) المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ والامتناع عن استيراد الأسلحة والذخائر بجميع أنواعها والمركبات العسكرية المنتجة في جنوب افريقيا ؛

٥٥ ـ **تدين** كل تعاون مع نظام بريتوريا في الميدان النووي ، وتطلب إلى جميع الدول التي تتعاون معه أن توقف هذا التعاون ، بما في ذلك الامتناع عن تزويد نظام الأقلية العنصري في جنوب افريقيا ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، بمنشآت أو معدات أو مواد قد تمكنه من إنتاج اليورانيوم أو البلوتونيوم أو غير ذلك من المواد أو المفاعلات النووية ؛

٥٦ ـ **تكرر تأكيد طلبها** إلى جميع الدول أن تتخذ التدابير التشريعية والتدابير الأخرى الملائمة لمنع تجنيد المرتزقة وتدريبهم ومرورهم العابر من أجل الخدمة في ناميبيا ؛

٥٧ ـ **تدين بقوة** نظام الاحتلال غير المشروع في جنوب افريقيا لقمعه الواسع النطاق لشعب ناميبيا وحركة تحريره ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، في محاولة لتخويفهما وإرهابهما بغرض إخضاعهما ؛

٥٨ ـ **تطالب مرة أخرى** بأن تفرج جنوب افريقيا فوراً عن جميع السجناء السياسيين الناميبيين ، بمن في ذلك جميع المسجونين أو المحتجزين بموجب ما يسمى بقوانين الأمن الداخلي ، أو الأحكام العرفية أو أية تدابير تعسفية أخرى ، سواء كان هؤلاء الناميبيون قد اتهموا أو حوكموا أو محتجزين دون توجيه تهم إليهم في ناميبيا أو في جنوب افريقيا ؛

٥٩ ـ **تطالب** جنوب افريقيا بأن تقدم ايضاحات كافية عن جميع الناميبيين « المختفين » وبأن تقوم بإطلاق سراح من لايزال منهم على قيد الحياة ، وتعلن مسؤولية جنوب افريقيا عن تعويض الضحايا وأسرهم وتعويض الحكومة الشرعية التي ستقوم مستقبلاً في ناميبيا المستقلة عن الخسائر المتكبدة ؛

٦٠ ـ **تؤيد** المقرر الذي اتخذه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا والوارد في الفقرة ٥٩ من الوثيقة الختامية التي اعتمدها المجلس في جلساته العامة الاستثنائية التي عقدت في فيينا في الفترة من ٣ إلى ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥[٨٠] ، بأنه سيعلن ممارساً للحق المخول إليه بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[٣٣] ، منطقة اقتصادية خالصة لناميبيا ، يبلغ حدها الخارجي ٢٠٠ ميل ، وتعلن أن أي إجراء لتنفيذ ذلك المقرر ينبغي اتخاذه بالتشاور مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ممثل الشعب الناميبي ؛

٦١ ـ **تؤكد من جديد** أن الموارد الطبيعية لناميبيا ، بما في ذلك مواردها البحرية ، هي ميراث لا تنتهك حرمته للشعب الناميبي ، وتعرب عن قلقها العميق إزاء استنفاد هذه الموارد ، وبصفة خاصة ما لديه من رواسب اليورانيوم ، نتيجة لما تمارسه جنوب افريقيا وبعض المصالح الاقتصادية الغربية والأجنبية الأخرى من نهب لها ، انتهاكاً لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ، والمرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا وفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧١ ؛

---

(٧٩) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الخامسة والثلاثون ، ملحق تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، الوثيقة S/14179 .

(٨٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الأربعون ، الملحق رقم ٢٤ (A/40/24) ، الجزء الثاني ، الفصل الثالث ، الفرع ألف .

٦٢ ـ **تعلن** أن جميع أنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية في ناميبيا غير قانونية بمقتضى القانون الدولي وأن جميع المصالح الاقتصادية الأجنبية العاملة في ناميبيا ملزمة بدفع تعويضات إلى الحكومة الشرعية التي ستقوم مستقبلاً في ناميبيا المستقلة ؛

٦٣ ـ **تطلب** إلى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، عملاً بالأحكام ذات الصلة من المرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا ، مواصلة ما يبذله من جهود لاتخاذ الخطوات الضرورية لجمع المعلومات الإحصائية عن الثروة المستخرجة بغير وجه قانوني من ناميبيا ، بغية تقدير مدى التعويض الواجب تقديمه في نهاية المطاف إلى ناميبيا المستقلة ؛

٦٤ ـ **تدين بقوة** أنشطة جميع المصالح الاقتصادية الأجنبية العاملة في ناميبيا والتي تستغل بغير وجه قانوني موارد الإقليم ، وتطالب بأن تمتثل هذه المصالح لجميع قرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وذلك بالانسحاب فوراً من الإقليم وإنهاء تعاونها مع إدارة جنوب افريقيا غير الشرعية ؛

٦٥ ـ **تعلن** أن المصالح الأجنبية الاقتصادية والمالية وغيرها ، العاملة في ناميبيا ، تشكل باستغلالها المتواصل للموارد البشرية والطبيعية للإقليم ، وباستمرارها في تكديس الأرباح الهائلة وترحيلها إلى بلدانها ، عقبة رئيسية في طريق استقلال ناميبيا ؛

٦٦ ـ **ترجو مرة أخرى** من جميع الدول الأعضاء ، وبصفة خاصة تلك التي تقوم شركاتها باستغلال الموارد الناميبية ، أن تتخذ جميع التدابير المناسبة ، بما في ذلك التدابير التشريعية والتنفيذية ، لضمان التطبيق الكامل والامتثال من جانب جميع الشركات والأفراد الموجودين داخل ولايتها القضائية لأحكام المرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا ؛

٦٧ ـ **تطلب** إلى حكومات جميع الدول ، وبصفة خاصة تلك التي تعمل شركاتها في استخراج اليورانيوم الناميبي وتجهيزه ، أن تتخذ جميع التدابير المناسبة امتثالاً لقرارات ومقررات الأمم المتحدة وللمرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا ، بما في ذلك الممارسة المتمثلة في طلب صورة شهادات المنشأ السلبية ، لمنع الشركات المملوكة للدول والشركات الأخرى ، هي والشركات التابعة لها ، من التعامل في اليورانيوم الناميبي ومنع القيام بأي نشاط للتنقيب عن اليورانيوم في ناميبيا ؛

٦٨ ـ **توافق** على استمرار جهود مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الرامية إلى إقامة دعاوى قانونية في المحاكم المحلية للدول ضد الشركات أو الأفراد الضالعين في استغلال أو نقل أو تجهيز أو شراء الموارد الطبيعية لناميبيا ، كجزء من جهوده لتنفيذ المرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا ؛

٦٩ ـ **ترجو** من حكومات جمهورية المانيا الاتحادية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وهولندا التي تقوم بتشغيل منشأة يورينكو لإغناء اليورانيوم أن تستثني اليورانيوم الناميبي على وجه التحديد من معاهدة الميلو[٨١] ، التي تنظم أنشطة يورينكو ؛

٧٠ ـ **تحث** مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، بصفته السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا إلى حين نيلها الاستقلال ، على أن ينظر في إصدار تشريعات إضافية لحماية وتعزيز مصالح شعب ناميبيا وأن ينفذ تلك التشريعات على نحو فعّال ؛

٧١ ـ **تطلب** إلى جميع الوكالات المتخصصة ، ولاسيما صندوق النقد الدولي ، أن تنهي كل تعاون مع نظام جنوب افريقيا العنصري وكل مساعدة مقدمة إليه ، حيث إن هذه المساعدة تعمل على زيادة القدرة العسكرية لنظام بريتوريا ، وبذلك تمكنه ليس فحسب من مواصلة القمع الوحشي في ناميبيا وجنوب افريقيا نفسها بل أيضاً من ارتكاب أعمال العدوان على الدول المجاورة المستقلة ؛

٧٢ ـ **تكرر رجاءها** لجميع الدول ، ريثما تفرض جزاءات إلزامية وشاملة على جنوب افريقيا ، أن تتخذ التدابير التشريعية والإدارية وغيرها ، على الصعيدين الفردي والجماعي حسب الاقتضاء ، من أجل فرض عزلة فعّالة على جنوب افريقيا سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً ، وفقاً لقراري الجمعية العامة د إ ط ـ ٢/٨ ، و ١٢١/٣٦ باء فضلاً عن قرارها ٢٣٣/٣٧ ألف المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ؛

٧٣ ـ **ترجو** من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يقوم ، عند تنفيذه للفقرة ١٥ من قرار الجمعية العامة د إ ط ـ ٢/٨ وللأحكام ذات الصلة من قراري الجمعية العامة ١٢١/٣٦ باء ، و ٢٣٣/٣٧ ألف ، بمواصلة مراقبة المقاطعة المفروضة على جنوب افريقيا وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين تقريراً شاملاً عن جميع الاتصالات التي تدور بين الدول الأعضاء وجنوب افريقيا ، يتضمن تحليلاً للمعلومات الواردة من الدول الأعضاء والمصادر الأخرى عن استمرار علاقات الدول السياسية والاقتصادية والمالية وغيرها وما لديها من مجموعات المصالح الاقتصادية وغيرها مع جنوب افريقيا ، وعن التدابير التي اتخذتها الدول لإنهاء جميع المعاملات مع نظام جنوب افريقيا العنصري ؛

---

(٨١) الأمم المتحدة ، **مجموعة المعاهدات** ، المجلد ٧٩٥ ، العدد ١١٣٢٦ ، الصفحة ٣٠٨ (من النص الانكليزي) .

٧٤ ـ **ترجو** من جميع الدول أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في الوفاء بمهمته المتصلة بتنفيذ قرارات الجمعية العامة د إ ط ـ ٢/٨ ، و ١٢١/٣٦ باء ، و ٢٣٣/٣٧ ألف ، وأن تقدم تقارير إلى الأمين العام بحلول الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة بشأن التدابير التي اتخذتها لتنفيذ تلك القرارات ؛

٧٥ ـ **تعلن** أن الكفاح من أجل التحرير في ناميبيا هو صراع ذو طابع دولي بمفهوم الفقرة ٤ من المادة ١ من البروتوكول الإضافي الأول[٤٢] لاتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩[٤٣] ، وتطالب في هذا الصدد ، بأن تطبق جنوب افريقيا الاتفاقيات والبروتوكول الإضافي الأول ، وتطالب على وجه الخصوص بمنح جميع المعتقلين من المقاتلين من أجل الحرية مركز أسرى الحرب وفقاً لما تدعو إليه اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب[٨٢] والبروتوكول الإضافي لها ؛

٧٦ ـ **تعلن** أن تحدي جنوب افريقيا للأمم المتحدة ، واحتلالها غير الشرعي لإقليم ناميبيا الدولي ، والحرب القمعية التي تشنها ضد الشعب الناميبي ، وتقاديها في الأعمال العدوانية الموجهة ضد دول افريقية مستقلة ، وسياسة الفصل العنصري التي تتبعها ، واكتسابها لقدرة نووية ، تشكل كلها تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين ؛

٧٧ ـ **تحث** بقوة مجلس الأمن على أن يفرض ، نظراً لتمادي نظام جنوب افريقيا العنصري في رفض الامتثال لقرارات ومقررات الأمم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا ، وبصفة خاصة قرارات مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) ، و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، و ٥٣٩ (١٩٨٣) ، و ٥٦٦ (١٩٨٥) ، وفي ضوء التهديد الخطير الذي تشكله جنوب افريقيا للسلم والأمن الدوليين ، جزاءات إلزامية وشاملة على ذلك البلد على النحو المنصوص عليه في الفصل السابع من الميثاق ؛

٧٨ ـ **تعرب عن تقديرها** للأمين العام لالتزامه الشخصي باستقلال ناميبيا ، ولجهوده التي تستهدف تنفيذ قرارات ومقررات الأمم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا ، ولاسيما قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وتحثه على مواصلة تلك الجهود ؛

٧٩ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٧٩
٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦

---

(٨٢) المرجع نفسه ، المجلد ٧٥ ، العدد ٩٧٢ ، الصفحة ١٣٥ (من النص الانكليزي) .

باء

تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨)

إن الجمعية العامة ،

إذ تدرك أن عام ١٩٨٦ يوافق الذكرى العشرين لإنهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ولتولي الأمم المتحدة المسؤولية المباشرة عن الإقليم ،

وإذ يشير سخطها استمرار جنوب افريقيا في رفض الامتثال لقرارات مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) المؤرخ في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ ، و ٤٣١ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٧٨ ، و ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، و ٤٣٩ (١٩٧٨) المؤرخ في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ ، و ٥٣٢ (١٩٨٣) المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٣ ، و ٥٣٩ (١٩٨٣) المؤرخ في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ ، و ٥٦٦ (١٩٨٥) المؤرخ في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ومناوراتها الهادفة إلى كسب اعتراف بالجماعات غير الشرعية التي أقامتها في ناميبيا ، والتي هي خادمة لمصالح بريتوريا ، بغية الحفاظ على سياستها القائمة على السيطرة وعلى استغلال شعب ناميبيا وموارده الطبيعية ،

وإذ تؤكد من جديد الحاجة الحتمية إلى المضي قدماً دون مزيد من الإبطاء في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي يشكل ، هو وقرار المجلس ٣٨٥ (١٩٧٦) ، الأساس الوحيد المقبول دولياً لأي تسوية سلمية لمسألة ناميبيا ،

وإذ تؤكد من جديد حق الشعب الناميبي غير القابل للتصرف في الحرية وتقرير المصير والاستقلال الوطني في ناميبيا موحدة ، وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د ـ ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ،

وإذ تدين بقوة جنوب افريقيا العنصرية لاستمرارها في حرمان الشعب الناميبي من ممارسة حقه ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال ،

وإذ تؤكد من جديد أن طرفي النزاع الوحيدين في ناميبيا هما الشعب الناميبي ممثلاً بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ممثله الوحيد والحقيقي ، من ناحية ، ونظام جنوب افريقيا العنصري الذي يحتل الإقليم احتلالاً غير شرعي ، من ناحية أخرى ،

وإذ تدين بقوة جنوب افريقيا العنصرية لاستمرار احتلالها غير الشرعي لناميبيا ولمناوراتها الرامية إلى عرقلة تنفيذ قرارات

مجلس الأمن ، وبصفة خاصة القراران ٣٨٥ (١٩٧٦) ، و ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وإذ تشير إلى أن ما تصر عليه جنوب افريقيا من « ربط » استقلال ناميبيا بقضايا دخيلة تماماً ولا صلة لها بالموضوع ، كوجود القوات الكوبية في انغولا ، قد رفض من الجمعية العامة ومجلس الأمن وأدين على نطاق واسع .

وإذ تؤكد من جديد أن القوات الكوبية في انغولا موجودة هناك بموجب فعل سيادي لحكومة انغولا ، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وأن أي محاولة لربط وجودها في ذلك البلد باستقلال ناميبيا تشكل تدخلاً صارخاً لا مبرر له في الشؤون الداخلية لأنغولا ،

وإذ تعرب عن جزعها لأن عضوين من الأعضاء الدائمين الغربيين في مجلس الأمن قد حالا دون اتخاذ المجلس تدابير فعّالة ضد جنوب افريقيا ، بموجب الفصل السابع من الميثاق ، اضطلاعاً بمسؤولياته عن حفظ السلم والأمن الدوليين ،

وإذ تشير إلى أنها طلبت إلى جميع الدول ، في ضوء الخطر الذي يتهدد السلم والأمن الدوليين من قِبَل جنوب افريقيا ، أن تفرض جزاءات إلزامية وشاملة ضد ذلك البلد وفقاً لأحكام الميثاق[٨٣] ،

وإذ تثني على المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية لاستعدادها للتعاون تعاوناً كاملاً مع الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص ، بما في ذلك استعدادها المعلن لتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار مع جنوب افريقيا والتقيد به ، تنفيذاً لخطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا حسبما وردت في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ،

وإذ تدين نظام جنوب افريقيا العنصري لإقامته ما يسمى بالحكومة المؤقتة في ناميبيا ، منتهكاً بذلك قراري مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، و ٥٦٦ (١٩٨٥) ،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها لعدم إحراز تقدم في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، كما يتبين من تقارير الأمين العام الإضافية ، المؤرخة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣[٨٤] ، و ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥[٨٥] ، و ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥[٨٦] ، و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥[٨٧] ، والمتعلقة بتنفيذ قراري مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) ،

وإذ يساورها شديد القلق إزاء استخدام نظام بريتوريا العنصري لإقليم ناميبيا كنقطة انطلاق للعدوان على دول خط المواجهة ولزعزعة استقرار تلك الدول ، ولاسيما جمهورية انغولا الشعبية ،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٥٦٦ (١٩٨٥) ، الذي طالب مجلس الأمن بموجبه ، في جملة أمور ، جنوب افريقيا بأن تتعاون تعاوناً كاملاً مع مجلس الأمن والأمين العام في تنفيذ ذلك القرار ، وحذر من أن التقاعس في ذلك سيلجىء المجلس إلى الانعقاد بصورة عاجلة للنظر في اتخاذ التدابير المناسبة بموجب الميثاق ،

وإذ تشير إلى أنها رجت من مجلس الأمن ، نظراً لاستمرار نظام جنوب افريقيا العنصري في رفض الامتثال لقرارات ومقررات الأمم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا ، وبصفة خاصة قرارات مجلس الأمن ، وفي ضوء التهديد الخطير الذي تشكله جنوب افريقيا للسلم والأمن الدوليين ، أن يفرض جزاءات إلزامية وشاملة ضد ذلك النظام حسبما جاء في الفصل السابع من الميثاق ، وذلك اضطلاعاً بمسؤولياته بموجب الميثاق واستجابة للمطالبة الساحقة من قِبَل المجتمع الدولي ،

١ - تدين بقوة جنوب افريقيا لعرقلتها تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) و ٥٣٢ (١٩٨٣) و ٥٣٩ (١٩٨٣) و ٥٦٦ (١٩٨٥) ، ولما تقوم به ، انتهاكاً لهذه القرارات ، من مناورات يُراد بها تدعيم مصالحها الاستعمارية والاستعمارية الجديدة على حساب الأماني المشروعة للشعب الناميبي في تقرير المصير الحقيقي والحرية والاستقلال الوطني الحقيقيين داخل ناميبيا موحدة ؛

٢ - تؤكد من جديد مسؤولية الأمم المتحدة المباشرة عن ناميبيا إلى حين حصولها على تقرير المصير والاستقلال الوطني ؛

٣ - تكرر تأكيد أن قراري مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، اللذين ترد فيهما خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، يشكلان الأساس الوحيد المقبول دولياً لحل المشكلة الناميبية سلمياً ، وتطالب بتنفيذهما فوراً ودون قيد أو شرط ؛

٤ - تدين بقوة نظام جنوب افريقيا العنصري لإقامته في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ما يسمى بحكومة مؤقتة في

---

(٨٣) انظر القرار د إ ط ـ ٢/٨ .

(٨٤) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثامنة والثلاثون ، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، الوثيقة S/16237 .

(٨٥) المرجع نفسه ، السنة الأربعون ، ملحق نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٨٥ ، الوثيقة S/17242 .

(٨٦) المرجع نفسه ، ملحق تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، الوثيقة S/17442 .

(٨٧) المرجع نفسه ، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، الوثيقة S/17658 .

ناميبيا ، تحدياً لقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ، وتعلن أن هذا الاجراء باطل ولاغ ، وتطلب إلى المجتمع الدولي مواصلة عدم الاعتراف بأي نظام تفرضه إدارة جنوب افريقيا غير الشرعية على الشعب الناميبي ، وعدم التعاون كلية مع مثل هذا النظام ؛

٥ ـ **تطالب** بأن يلغي نظام جنوب افريقيا العنصري فوراً الاجراء الانفرادي غير المشروع المذكور أعلاه ؛

٦ ـ **تطالب كذلك** بأن تمتثل جنوب افريقيا تماماً وبلا قيد أو شرط لقرارات مجلس الأمن ، وبصفة خاصة القراران ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) وقراراته اللاحقة بشأن ناميبيا ؛

٧ ـ **تؤكد مرة أخرى** أن طرفي النزاع الوحيدين في ناميبيا هما الشعب الناميبي ممثلاً بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ممثله الوحيد والحقيقي ، من ناحية ، ونظام جنوب افريقيا العنصري الذي يحتل الإقليم بشكل غير مشروع ، من ناحية أخرى ؛

٨ ـ **ترفض** جميع مناورات جنوب افريقيا العنصرية وحلفائها الرامية إلى تحويل الانتباه عن القضية الرئيسية المتمثلة في إنهاء استعمار ناميبيا بإدخال مواجهة بين الشرق والغرب على حساب الأماني المشروعة للشعب الناميبي في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني ؛

٩ ـ **تدين وترفض بشدة** المحاولات الدؤوبة التي تقوم بها جنوب افريقيا لايجاد « ربط » أو « موازاة » بين استقلال ناميبيا ، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وأي مسائل دخيلة لا صلة لها بالموضوع ، وبصفة خاصة وجود القوات الكوبية في انغولا ، وتؤكد تأكيداً قاطعاً أن القصد من جميع هذه المحاولات هو زيادة تأخير استقلال ناميبيا ، وأنها تشكل تدخلاً فاضحاً ولا مبرر له في الشؤون الداخلية لأنغولا ؛

١٠ ـ **ترفض بشدة** سياستي « الارتباط البنّاء » و « الربط » اللتين أدتا إلى تشجيع نظام جنوب افريقيا العنصري على مواصلة احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، وتدعو إلى نبذ هاتين السياستين حتى يتسنى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومقرراتها بشأن مسألة ناميبيا ؛

١١ ـ **تدين بشدة** استعمال عضوين دائمين غربيين في مجلس الأمن حق النقض (الفيتو) في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، مما أدى إلى الحيلولة دون اتخاذ المجلس تدابير فعّالة ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وتناشد الأعضاء الدائمين الغربيين في مجلس الأمن أن يؤيدوا فرض تدابير جبرية من قِبَل المجلس لكفالة امتثال جنوب افريقيا لقراراته ؛

١٢ ـ **تحث بقوة** مجلس الأمن ، نظراً لاستمرار نظام جنوب افريقيا العنصري في رفضه الامتثال لقرارات ومقررات الأمم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا ، وبصفة خاصة قرارات مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٥٣٩ (١٩٨٣) و ٥٦٦ (١٩٨٥) ، وفي ضوء التهديد الخطير الذي تشكله جنوب افريقيا بالنسبة للسلم والأمن الدوليين ، على أن يفرض جزاءات إلزامية وشاملة على ذلك النظام على النحو المنصوص عليه في الفصل السابع من الميثاق ؛

١٣ ـ **ترجو** من مجلس الأمن أن يجتمع على وجه السرعة ليمارس سلطته فيما يتعلق بناميبيا ويتخذ تدابير حاسمة وفاءً للمسؤولية المباشرة للأمم المتحدة عن ناميبيا ، وأن يتخذ ، دون مزيد من التأخير ، خطوات ملائمة لكفالة تنفيذ قراري مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، اللذين يتضمنان خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، دون أية شروط مسبقة ؛

١٤ ـ **تكرر تأكيد** أن فرض جزاءات إلزامية وشاملة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق هو أنجع التدابير وأكثرها سلمية لضمان تقيد جنوب افريقيا العنصرية بقرارات ومقررات الأمم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا ؛

١٥ ـ **تطلب** إلى جميع الدول والوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، وكذلك سائر المؤسسات والشركات والمنظمات غير الحكومية والأفراد ، ريثما يقوم مجلس الأمن بفرض جزاءات إلزامية وشاملة على نظام جنوب افريقيا العنصري بموجب الفصل السابع من الميثاق ، أن يكفّوا عن التعاون بأي شكل من الأشكال مع ذلك النظام في الميادين السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والنووية والثقافية والرياضية وغيرها من الميادين ؛

١٦ ـ **ترحب** بالتأييد العالمي النطاق للدعوة إلى فرض جزاءات على جنوب افريقيا وتثني على الدول الأعضاء التي طبقت جزاءات على نظام الاحتلال غير الشرعي ؛

١٧ ـ **تعرب عن تقديرها** للأمين العام لالتزامه الشخصي باستقلال ناميبيا ولجهوده الرامية إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومقرراتها بشأن مسألة ناميبيا ، وخاصة قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وتحثه على مواصلة تلك الجهود ؛

١٨ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين عن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ٧٩
٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦

جيم

برنامج عمل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا

إن الجمعية العامة ،

وقد درست تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا[٦٣] ،

وإذ تؤكد من جديد أن الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية المباشرة عن ناميبيا وأنه يجب تمكين الشعب الناميبي من بلوغ تقرير المصير والاستقلال داخل ناميبيا موحّدة ،

وإذ تشير إلى قرارها ٢١٤٥ (د ـ ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦ ، الذي أنهت به انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ووضع الإقليم تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة ،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٢٤٨ (د إ ـ ٥) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٦٧ ، الذي أنشأت بموجبه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا إلى حين نيلها الاستقلال ،

وإذ تشير إلى قرارها د إ ـ ١/١٤ المؤرخ في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، الذي دعت فيه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا إلى أن يقوم على الفور باتخاذ تدابير عملية لإقامة إدارة تابعة له في ناميبيا طبقاً لقراري الجمعية العامة ٢٢٤٨ (د إ ـ ٥) و ٩٧/٤٠ ألف المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ،

وإذ تدرك أن عام ١٩٨٧ يوافق الذكرى السنوية العشرين لإنشاء مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية لإدارة الإقليم إلى حين نيله الاستقلال ،

وإذ تضع في اعتبارها إعلان المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا ، وبرنامج العمل بشأن ناميبيا ، والنداء من أجل تحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا ، الذي وجهته الشخصيات البارزة المشتركة في المؤتمر[٧٥] ،

واقتناعاً منها بالحاجة إلى مواصلة المشاورات مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بشأن وضع وتنفيذ برنامج عمل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وكذلك بشأن أية مسألة تهم الشعب الناميبي ،

وإذ تدرك عميق الإدراك الحاجة الماسة والمستمرة للضغط من أجل إنهاء احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا ووضع حد لقمعها للشعب الناميبي واستغلالها للموارد الطبيعية للإقليم ،

١ ـ **توافق** على تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، بما في ذلك التوصيات الواردة فيه ، وتقرر أن ترصد الاعتمادات المالية الكافية لتنفيذها ؛

٢ ـ **تعرب عن تأييدها القوي** للجهود التي يبذلها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في الاضطلاع بالمسؤوليات المسندة إليه بوصفه السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا وبوصفه أحد أجهزة تقرير السياسة في الأمم المتحدة ؛

٣ ـ **ترجو** من جميع الدول الأعضاء أن تتعاون تعاوناً تاماً مع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في تنفيذ الولاية المسندة إليه بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٢٤٨ (د إ ـ ٥) وقراراتها اللاحقة ؛

٤ ـ **تقرر** أن يتخذ مجلس الأمم المتحدة لناميبيا فوراً ، واضعاً في الاعتبار أن عام ١٩٨٧ يوافق الذكرى السنوية العشرين لإنشائه بوصفه السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا إلى حين نيلها الاستقلال ، تدابير عملية لإقامة إدارة تابعة له في ناميبيا وفقاً لقرارات الجمعية العامة ٢٢٤٨ (د إ ـ ٥) و ٩٧/٤٠ ألف و د إ ـ ١/١٤ ؛

٥ ـ **تقرر** أن يقوم مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، في اضطلاعه بمسؤولياته بوصفه السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا حتى نيلها الاستقلال ، بما يلي :

(أ) مواصلة تعبئة الدعم الدولي للضغط من أجل الانسحاب السريع لإدارة جنوب افريقيا غير الشرعية من ناميبيا وفقاً لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بناميبيا ؛

(ب) التصدي لسياسات جنوب افريقيا المناهضة للشعب الناميبي وللأمم المتحدة ولمجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا ؛

(ج) التنديد بجميع أنواع المخططات التي تحاول جنوب افريقيا عن طريقها إدامة وجودها غير الشرعي في ناميبيا ؛ والسعي إلى تأمين رفض جميع الدول هذه المخططات ؛

(د) تأمين عدم الاعتراف بأية إدارة أو كيان يقام في ناميبيا لا يكون نابعاً من انتخابات حرّة تجرى في ناميبيا تحت إشراف الأمم المتحدة ومراقبتها ، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع ، ولاسيما القرارات ٣٨٥ (١٩٧٦) المؤرخ في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ ، و ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، و ٤٣٩ (١٩٧٨) المؤرخ في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ ، و ٥٣٢ (١٩٨٣) المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٣ ، و ٥٣٩ (١٩٨٣) المؤرخ في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ ، و ٥٦٦ (١٩٨٥) المؤرخ في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ؛

(هـ) القيام بجهود متضافرة لمناهضة المحاولات الرامية إلى إيجاد « ربط » أو « موازاة » بين استقلال ناميبيا وأية قضايا غريبة عنه ، مثل انسحاب القوات الكوبية من انغولا ؛

٦ ـ **تقرر** أن يوفد مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بعثات تشاور إلى الحكومات من أجل تنسيق الجهود الرامية إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا وحشد التأييد للقضية الناميبية ؛

٧ ـ **تقرر كذلك** أن يقوم مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بتمثيل ناميبيا في مؤتمرات الأمم المتحدة وفي المنظمات والهيئات والمؤتمرات الحكومية الدولية وغير الحكومية لكفالة الحماية الكافية لحقوق ناميبيا ومصالحها ؛

٨ ـ **تقرر** أن تشترك ناميبيا ، ممثلة بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، كعضو كامل العضوية ، في جميع المؤتمرات والاجتماعات التي تنظمها الأمم المتحدة والتي تدعى إليها الدول كافة أو تدعى إليها ، في حالة المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية ، كل الدول الافريقية ؛

٩ ـ **ترجو** من جميع اللجان والهيئات الفرعية التابعة للجمعية العامة وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تواصل دعوة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا إلى الاشتراك في كل مناقشة تتناول حقوق الناميبيين ومصالحهم ، وأن تتشاور بشكل وثيق مع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا قبل تقديم أي مشروع قرار قد يتناول حقوق الناميبيين ومصالحهم ؛

١٠ ـ **تكرر رجاءها** لجميع الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تمنح العضوية الكاملة لناميبيا ، ممثلة بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، كي يتسنى للمجلس أن يشترك في أعمال تلك الوكالات والمؤسسات بوصفه السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا ؛

١١ ـ **تكرر رجاءها** لجميع الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم تعف ناميبيا بعد من النصيب المقرر عليها أن تفعل ذلك في أثناء المدة التي يمثلها فيها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ؛

١٢ ـ **ترجو مرة أخرى** من جميع المنظمات والهيئات والمؤتمرات الحكومية الدولية تأمين حماية حقوق ومصالح ناميبيا ، ودعوة ناميبيا ، ممثلة بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، إلى الاشتراك في أعمالها بوصفها عضواً كامل العضوية ، كلما تناولت تلك الأعمال هذه الحقوق والمصالح ؛

١٣ ـ **ترجو** من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، بصفته السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا ، أن ينضم إلى ما يراه مناسباً من الاتفاقيات الدولية ، بالتشاور عن كثب مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ؛

١٤ ـ **تحيط علماً** بالبلاغ الختامي للحلقة الدراسية المعنية بالعمل العالمي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا ، التي عقدت في فالينا في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٦[٧٤] ، وبإعلان المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري وببرنامج العمل بشأن ناميبيا ، وبالنداء من أجل تحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا الذي وجهته الشخصيات البارزة المشتركة في المؤتمر[٧٥] ؛

١٥ ـ **ترجو** من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يروّج ويضمن تنفيذ إعلان المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا وبرنامج العمل بشأن ناميبيا ، اللذين اعتمدهما المؤتمر ؛

١٦ ـ **تقرر** أن يقوم مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بما يلي :

(أ) التشاور بانتظام مع زعماء المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بدعوتهم إلى نيويورك وبإيفاد بعثات رفيعة المستوى إلى المقر المؤقت لتلك المنظمة ، بما في ذلك زيارة مراكز اللاجئين الناميبيين كلما دعت الضرورة إلى ذلك ؛

(ب) استعراض تقدم الكفاح من أجل التحرر في ناميبيا من نواحيه السياسية والعسكرية والاجتماعية ، وإعداد تقارير دورية شاملة وتحليلية فيما يتصل بذلك ؛

(ج) استعراض امتثال الدول الأعضاء لقرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة المتعلقة بناميبيا والقيام ، مع مراعاة فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧١[٦٥] بإعداد تقارير سنوية عن الموضوع بغية توصية الجمعية العامة بالسياسات الملائمة ، من أجل مناهضة الدعم الذي تقدمه تلك الدول إلى إدارة جنوب افريقيا غير الشرعية في ناميبيا ؛

(د) اتخاذ جميع التدابير لضمان التنفيذ التام للمرسوم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا[٧٨] ، بما في ذلك إقامة دعاوى قانونية في المحاكم المحلية للدول وفقاً للفقرة ٦٨ من القرار ٣٩/٤١ ألف ؛

(هـ) النظر في الأنشطة غير الشرعية للمصالح الاقتصادية الأجنبية ، ولاسيما الشركات عبر الوطنية العاملة في ناميبيا ، بما في ذلك أنشطة استغلال اليورانيوم الناميبي والاتجار به ، بغية توصية الجمعية العامة بالسياسات الملائمة من أجل وضع نهاية لتلك الأنشطة ؛

(و) القيام باتخاذ تدابير لكفالة إغلاق ما يسمى بمكاتب الإعلام التي أنشأها نظام الاحتلال غير الشرعي التابع لجنوب افريقيا في بعض البلدان الغربية من أجل الدعاية لمؤسساته العميلة في ناميبيا ، انتهاكاً لقرارات ومقررات الأمم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا ؛

(ز) إخطار حكومات الدول التي تعمل شركاتها ، الخاصة منها أو العامة ، في ناميبيا بعدم شرعية تلك العمليات وحثها على اتخاذ تدابير لوقف تلك العمليات ؛

(ح) النظر في إيفاد بعثات تشاور إلى حكومات الدول التي توجد لشركاتها استثمارات في ناميبيا بهدف اقناعها باتخاذ جميع التدابير الممكنة لإنهاء هذه الاستثمارات ؛

(ط) الاتصال بالمؤسسات والبلديات لتشجيعها على سحب استثماراتها من ناميبيا وجنوب افريقيا ؛

(ي) الاتصال بالوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية الأخرى المرتبطة بالأمم المتحدة ، ولاسيما صندوق النقد الدولي ، بغية حماية مصالح ناميبيا ؛

(ك) مواصلة توجيه انتباه الدول والوكالات المتخصصة والشركات الخاصة إلى المرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا الذي سنّه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ ، بغية ضمان امتثالها للمرسوم ؛

(ل) تنظيم أنشطة دولية وإقليمية ، حسب الحاجة ، من أجل الحصول على معلومات ذات صلة عن جميع جوانب الحالة داخل ناميبيا وفيما يتعلق بها ، وخاصة قيام مصالح جنوب افريقيا وغيرها من المصالح الاقتصادية الأجنبية باستغلال شعب وموارد ناميبيا ، وفضح هذه الأنشطة ، بغية تكثيف الدعم الفعّال لقضية ناميبيا ؛

(م) إعداد ونشر تقارير عن الحالة السياسية والاقتصادية والعسكرية والقانونية والاجتماعية داخل ناميبيا وفيما يتعلق بها ؛

(ن) تأمين السلامة الإقليمية لناميبيا بصفتها دولة وحدة ، بما في ذلك خليج والفيس وجُزر بنغوين وغيرها من جُزر ناميبيا الواقعة قبالة ساحلها ؛

١٧ ـ تقرر رصد اعتمادات مالية كافية في باب الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة المتعلق بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا لتمويل مكتب المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في نيويورك ، ضماناً لتمثيل شعب ناميبيا في الأمم المتحدة تمثيلاً مناسباً عن طريق المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ؛

١٨ ـ تقرر الاستمرار في تحمل نفقات ممثلي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية كلما قرر ذلك مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ؛

١٩ ـ ترجو من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا مواصلة التشاور مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في وضع وتنفيذ برنامج عمله ، وكذلك في كل المسائل التي تهم الشعب الناميبي ؛

٢٠ ـ ترجو من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يسهّل مشاركة حركات التحرير التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية في اجتماعات المجلس التي تعقد خارج مقر الأمم المتحدة ، كلما رئي أن هذه المشاركة ضرورية ؛

٢١ ـ تقرر أن يعقد مجلس الأمم المتحدة لناميبيا جلسات عامة استثنائية في الجنوب الافريقي خلال أسبوع ١٩ أيار/مايو ١٩٨٧ وأن تزود هذه الجلسات بمحاضر حرفية ؛

٢٢ ـ تقرر ، تيسيراً لتدريب الموظفين اللازمين لناميبيا مستقلة ، وجوب إتاحة الفرص للناميبيين المؤهلين كي يزيدوا تطوير مهاراتهم في أعمال الأمانة العامة للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، وتأذن لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يقوم ، بالتشاور مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، باتخاذ الإجراءات اللازمة ، على سبيل الاستعجال ، لبلوغ تلك الغاية ؛

٢٣ ـ ترجو من الأمين العام أن يقوم ، بالتشاور مع رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، باستعراض احتياجات جميع الوحدات التي تخدم المجلس من الموظفين والتسهيلات المقدمة لها ، كي يتمكن المجلس من الاضطلاع على نحو تام وفعّال بجميع المهام والوظائف الناشئة عن ولايته ؛

٢٤ ـ ترجو من الأمين العام أن يزوّد مفوضية الأمم المتحدة لناميبيا بالموارد اللازمة من أجل القيام ، بتوجيه من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، بتعزيز برامج وخدمات المساعدة للناميبيين ، وتنفيذ المرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا ، وإعداد دراسات اقتصادية وقانونية ، وتعزيز الأنشطة الحالية التي تضطلع بها المفوضية فيما يتعلق بنشر المعلومات .

الجلسة العامة ٧٩
٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦

دال

نشر المعلومات وتعبئة الرأي العام الدولي تأييداً لاستقلال ناميبيا الفوري

إن الجمعية العامة ،

وقد درست تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا[٦٣] والفصل ذا الصلة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[٦٤] ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د ـ ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

وإذ تشير إلى قراريها ٢١٤٥ (د ـ ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦ ، و ٢٢٤٨ (د إ ـ ٥) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٦٧ وكذلك إلى سائر قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بناميبيا ،

وإذ تشدد على أن نظام جنوب افريقيا العنصري مازال ، بعد مرور عشرين سنة على إنهاء الجمعية العامة لانتداب جنوب افريقيا على ناميبيا وتولي الأمم المتحدة المسؤولية المباشرة عن الإقليم ، يحتل الإقليم احتلالاً غير شرعي انتهاكاً لقرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة ،

وإذ تشدد على أن عام ١٩٨٧ سيوافق الذكرى السنوية العشرين لإنشاء مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا إلى حين نيلها الاستقلال :

وإذ تضع في الاعتبار البلاغ الختامي الصادر عن الحلقة الدراسية المعنية بالعمل العالمي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا التي عقدت في فالينا في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٦[٧٤] ،

وإذ تضع في الاعتبار أيضاً إعلان المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا وبرنامج العمل بشأن ناميبيا[٧٥] ، اللذين اعتمدهما المؤتمر ،

وإذ يساورها شديد القلق إزاء التعتيم الكامل الذي يفرضه نظام جنوب افريقيا غير الشرعي على الأنباء المتعلقة بناميبيا ،

وإذ يساورها شديد القلق إزاء حملة الافتراء والتضليل الإعلامي التي تمارس ضد الأمم المتحدة والكفاح التحرري من أجل الحصول على حق تقرير المصير ونيل الاستقلال ، الذي يخوضه الشعب الناميبي تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ممثله الوحيد والحقيقي ،

وإذ تؤكد الحاجة الملحّة إلى تعبئة الرأي العام الدولي على أساس مستمر بغية مساعدة شعب ناميبيا مساعدة فعّالة في تحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال داخل ناميبيا موحدة ، ولاسيما إلى تكثيف نشر المعلومات على نطاق عالمي وبصورة مستمرة عن الكفاح الذي يخوضه شعب ناميبيا من أجل الحرية بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ،

وإذ تكرر الإعراب عن أهمية تعزيز الدعاية الإعلامية فيما يتعلق بجميع جوانب مسألة ناميبيا ، كأداة لتعزيز الولاية التي أناطتها الجمعية العامة بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ،

وإذ تدرك الدور الهام الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في نشر المعلومات عن ناميبيا وفي تعبئة الرأي العام الدولي تأييداً لاستقلال ناميبيا الفوري ،

١ ـ **ترجو** من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، بالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة وبالتشاور مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الوحيد والحقيقي للشعب الناميبي ، ومواصلة منه لحملته الدولية لنصرة كفاح الشعب الناميبي من أجل الاستقلال ، أن يقوم بما يلي :

(أ) مواصلة النظر في الطرق والوسائل الكفيلة بزيادة نشر المعلومات المتعلقة بناميبيا بغية تكثيف الحملة الدولية لنصرة قضية ناميبيا ؛

(ب) تركيز أنشطته الرامية إلى تحقيق مزيد من تعبئة الرأي العام في الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وجمهورية ألمانيا الاتحادية ؛

(ج) تكثيف الحملة الدولية الرامية إلى فرض جزاءات شاملة وإلزامية على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ؛

(د) تنظيم حملة دولية لمقاطعة منتجات ناميبيا وجنوب افريقيا ، وذلك بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية ؛

(هـ) فضح التعاون مع نظام جنوب افريقيا العنصري في جميع المجالات ، والتنديد به ؛

(و) تنظيم معارض عن ناميبيا وكفاح الشعب الناميبي في سبيل الاستقلال ؛

(ز) إعداد ونشر منشورات عن النتائج السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية المترتبة على احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا ، وكذلك عن المسائل القانونية ، وعن مسألة السلامة الإقليمية لناميبيا ، وعن الاتصالات بين الدول الأعضاء وجنوب افريقيا ؛

(ح) إنتاج وبث برامج إذاعية وتلفزيونية لتوجيه أنظار الرأي العام العالمي إلى الحالة الراهنة في ناميبيا وفيما حولها ؛

(ط) إنتاج وبث برامج إذاعية بالانكليزية وباللغات المحلية لناميبيا تهدف إلى مناهضة الدعاية المعادية التي يبثها

النظام العنصري في جنوب افريقيا وحملة التضليل الإعلامي التي يشنها :

(ي) إنتاج ونشر الملصقات ؛

(ك) تأمين التغطية الإعلامية الكاملة من خلال نشر الإعلانات في الصحف والمجلات والنشرات الصحفية والمؤتمرات الصحفية واللقاءات الإعلامية الصحفية بشأن جميع أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بناميبيا ، وذلك بغية المحافظة على استمرار تدفق المعلومات إلى الجمهور عن جميع نواحي مسألة ناميبيا ؛

(ل) إعداد ونشر أطلس موضوعي عن ناميبيا ؛

(م) إعداد ونشر الخريطة الاقتصادية الشاملة لناميبيا ؛

(ن) إعداد ونشر كتيبات عن أنشطة المجلس ؛

(س) استكمال خلاصة وافية لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بناميبيا وللوثائق ذات الصلة لحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية ، فضلاً عن القرارات والإعلانات والبلاغات الصادرة عن دول خط المواجهة بشأن مسألة ناميبيا ، ونشر تلك الخلاصة على نطاق واسع ؛

(ع) الإعلان عن الكتاب المرجعي المفهرس عن الشركات عبر الوطنية التي تنهب الموارد البشرية والطبيعية لناميبيا والأرباح التي تجنيها من الإقليم ، وتوزيع ذلك الكتاب ؛

(ف) إنتاج نشرة على أساس شهري ، تتضمن معلومات تحليلية ومستكملة يقصد بها تعبئة أكبر قدر ممكن من التأييد لقضية ناميبيا ، ونشرها على نطاق واسع ؛

(ص) إنتاج وتوزيع رسالة إعلامية ، على أساس أسبوعي ، تتضمن معلومات مستكملة عن التطورات في ناميبيا والتطورات المتعلقة بها ، دعماً للقضية الناميبية ؛

(ق) الحصول على الكتب والنشرات والمواد الأخرى المتعلقة بناميبيا لنشرها ؛

(ر) إعداد قائمة ، بالتشاور مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، بالسجناء السياسيين الناميبيين ؛

(ش) مساعدة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في إنتاج وتوزيع المواد المتعلقة بناميبيا ؛

٢ ـ ترجو من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يواصل ، بالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام ، تنظيم لقاءات لممثلي وسائط الإعلام فيما يتصل بناميبيا ، وذلك على وجه الخصوص قبل بدء أنشطة المجلس خلال عام ١٩٨٧ ؛

٣ ـ ترجو من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يضاعف جهوده الرامية إلى إعلام الرأي العام الدولي بالتطورات الجارية في ناميبيا بغية إحباط التعتيم الكامل الذي يفرضه على الأنباء المتعلقة بناميبيا نظام جنوب افريقيا غير الشرعي ، الذي يمنع دخول الصحفيين الأجانب إلى الإقليم ونقل أخبار منه ؛

٤ ـ ترجو كذلك من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يبذل كل جهوده من أجل إحباط حملة الافتراء والتضليل الإعلامي ضد الأمم المتحدة والكفاح التحرري في ناميبيا التي يمارسها عملاء جنوب افريقيا من خلال ما يسمى بمراكز الإعلام المقامة في عدة بلدان غربية ؛

٥ ـ ترجو من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يتعاون تعاوناً وثيقاً مع المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة ، بغية زيادة وعي المجتمع الدولي بمسؤولية الأمم المتحدة المباشرة عن ناميبيا ، واستمرار نظام جنوب افريقيا العنصري في احتلاله غير الشرعي لذلك الإقليم ؛

٦ ـ تطلب إلى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا مواصلة التعاون مع المنظمات غير الحكومية فيما تبذله من جهود لتعبئة الرأي العام الدولي لنصرة الكفاح التحرري الذي يخوضه الشعب الناميبي بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ؛

٧ ـ ترجو من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يعد ويستكمل وينشر قوائم بأسماء المنظمات غير الحكومية ، ولاسيما تلك الموجودة في الدول الغربية الكبرى ، كيما يكفل التعاون والتنسيق على نحو أفضل فيما بين المنظمات غير الحكومية التي تعمل على نصرة قضية ناميبيا ومكافحة الفصل العنصري ؛

٨ ـ ترجو من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن ينظم حلقات عمل للمنظمات غير الحكومية والبرلمانيين والنقابيين والأكاديميين وممثلي وسائط الإعلام ، يقوم خلالها المشتركون بالنظر في مساهماتهم في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتصلة بنشر المعلومات عن ناميبيا ؛

٩ ـ تقرر تخصيص مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار كي يستخدمه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في برنامجه للتعاون مع المنظمات غير الحكومية ، بما في ذلك دعم مؤتمرات التضامن مع ناميبيا التي تنظمها تلك المنظمات ، ونشر النتائج التي تخلص إليها تلك المؤتمرات ، ودعم الأنشطة الأخرى التي يكون من شأنها أن تعزز قضية الكفاح الذي يخوضه الشعب الناميبي في سبيل التحرر ، وذلك رهناً بالقرارات التي يتخذها المجلس في كل حالة على حدة بالتشاور مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ؛

١٠ ـ ترجو من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يُبقي على اتصاله بقادة الرأي ، وقادة وسائط الإعلام والمؤسسات الأكاديمية ، ونقابات العمال ، والمشرعين والبرلمانيين والمنظمات الثقافية وجماعات الدعم وسائر الشخصيات والمنظمات غير

الحكومية المعنية ، وأن يستمر في إعلامهم بأهداف ووظائف مجلس الأمم المتحدة لناميبيا والكفاح الذي يخوضه شعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية :

١١ ـ تناشد المنظمات غير الحكومية والرابطات والمؤسسات وجماعات الدعم والأفراد المتعاطفين مع القضية الناميبية القيام بما يلي :

(أ) زيادة وعي مجتمعاتهم الوطنية وهيئاتهم التشريعية باحتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا ، وبالكفاح التحرري الذي يخوضه الشعب الناميبي بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، وبالانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي يرتكبها نظام جنوب افريقيا في ناميبيا ، وبنهب موارد الإقليم الذي تمارسه المصالح الاقتصادية الأجنبية ؛

(ب) تعبئة التأييد الجماهيري الواسع النطاق في بلادهم لتحرير ناميبيا الوطني عن طريق عقد جلسات الاستماع والحلقات الدراسية والعروض العامة المتعلقة بمختلف جوانب المسألة الناميبية وكذلك عن طريق إنتاج وتوزيع الكتيبات والأفلام وغيرها من المواد الإعلامية ؛

(ج) فضح تعاون بعض الحكومات الغربية ، سياسياً واقتصادياً ، مع نظام جنوب افريقيا وكذلك الزيارات الدبلوماسية من وإلى جنوب افريقيا ، وشن حملة مضادة لذلك ؛

(د) تكثيف الضغط العام من أجل قيام المصالح الاقتصادية الأجنبية التي تستغل الموارد البشرية والطبيعية لناميبيا بالانسحاب فوراً من ذلك الإقليم ؛

(هـ) مواصلة وتطوير الحملة وأعمال البحث الرامية إلى فضح تواطؤ وعمليات شركات النفط الغربية في مجال توريد المنتجات النفطية إلى ناميبيا وجنوب افريقيا ؛

(و) تصعيد جهودهم الرامية إلى إقناع الجامعات والحكومات المحلية وغيرها من المؤسسات بسحب جميع الاستثمارات في الشركات العاملة في ناميبيا وجنوب افريقيا ؛

(ز) تكثيف الحملة من أجل إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين الناميبيين فوراً ودون قيد أو شرط ، ومنح مركز أسرى الحرب لجميع الناميبيين المقاتلين في سبيل الحرية وفقاً لاتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب[٨٢] والبروتوكول الاضافي لها ؛

١٢ ـ ترجو من الدول الأعضاء أن تذيع برامج على شبكاتها الإذاعية والتلفزيونية الوطنية وأن تنشر مواد في وسائط الإعلام الإخبارية الرسمية التابعة لها لإعلام سكانها بالحالة في ناميبيا وفيما حولها وبالتزام الحكومات والشعوب بالمساعدة في كفاح ناميبيا في سبيل الاستقلال ؛

١٣ ـ ترجو من جميع الدول الأعضاء الاحتفال بيوم ناميبيا على نحو مناسب ، بأن تروج وتكفل نشر معلومات عن ناميبيا على أوسع نطاق ممكن ، بما في ذلك إصدار طوابع بريدية خاصة بهذه المناسبة ؛

١٤ ـ ترجو من الأمين العام أن يوعز إلى إدارة شؤون الإعلام بأن تقدم المساعدة إلى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في تنفيذ برنامجه لنشر المعلومات ، وبأن تكفل اتفاق جميع أنشطة الأمم المتحدة في مجال نشر المعلومات مع المبادىء التوجيهية للسياسة التي وضعها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا ؛

١٥ ـ ترجو من الأمين العام أن يواصل ، على سبيل الأولوية ، تقديم المساعدة إلى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في تنفيذ برنامجه لنشر المعلومات ؛

١٦ ـ ترجو من الأمين العام أن يزود مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ببرنامج عمل إدارة شؤون الإعلام لسنة ١٩٨٧ الذي يغطي أنشطة نشر المعلومات عن ناميبيا ، متبوعاً بتقارير دورية عن البرامج المضطلع بها ، بما في ذلك تفاصيل المصروفات المتكبدة ؛

١٧ ـ ترجو من الأمين العام أن يقوم بتجميع كل أنشطة إدارة شؤون الإعلام التي تتصل بنشر المعلومات عن ناميبيا تحت بند واحد ، في إطار باب الميزانية البرنامجية المقترحة للأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ المتصل بإدارة شؤون الإعلام ، وأن يوعز إلى الإدارة بأن تقدم إلى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا تقريراً مفصلاً عن استخدام الأموال المخصصة ؛

١٨ ـ ترجو من الأمين العام أن يوعز إلى إدارة شؤون الإعلام بأن تنشر في عام ١٩٨٧ قائمة أسماء السجناء السياسيين الناميبيين من أجل مضاعفة الضغط الدولي في سبيل إطلاق سراحهم الفوري وغير المشروط .

الجلسة العامة ٧٩
٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦

هـاء

صندوق الأمم المتحدة لناميبيا

إن الجمعية العامة ،

وقد درست أجزاء تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة لناميبيا[٨٨] ،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٦٧٩ (د ـ ٢٥) المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ ، الذي أنشأت بموجبه صندوق الأمم المتحدة لناميبيا ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٣١١٢ (د ـ ٢٨) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، الذي عينت فيه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا قيّماً على صندوق الأمم المتحدة لناميبيا ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥٣/٣١ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، الذي قررت فيه الشروع في برنامج بناء الدولة الناميبية ،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٩٢/٣٤ ألف المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، الذي وافقت فيه على ميثاق معهد الأمم المتحدة لناميبيا ، وإلى قرارها ٢٣٣/٣٧ هاء المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، الذي وافقت فيه على إدخال تعديلات على ذلك الميثاق[٨٩] ،

١ ـ تحيط علماً بالأجزاء ذات الصلة من تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ؛

٢ ـ تقرر أن يقوم مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بما يلي :

(أ) مواصلة وضع سياسات لمساعدة الناميبيين وتنسيق المساعدة المقدمة إلى ناميبيا من الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ؛

(ب) مواصلة العمل قيّماً على صندوق الأمم المتحدة لناميبيا ، والقيام ، بهذه الصفة ، بإدارة الصندوق وتنظيمه ؛

(ج) مواصلة تزويد معهد الأمم المتحدة لناميبيا بالمبادىء التوجيهية العامة ووضع المبادىء والسياسات له ؛

(د) مواصلة تنسيق برنامج بناء الدولة الناميبية وتخطيطه وإدارته بالتشاور مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، بهدف توحيد كل تدابير المساعدة المقدمة من الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في برنامج شامل للمساعدة ؛

(هـ) مواصلة التشاور مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في وضع وتنفيذ برامج المساعدة للناميبيين ؛

(و) تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين عن البرامج والأنشطة المضطلع بها عن طريق صندوق الأمم المتحدة لناميبيا ؛

٣ ـ تقرر أن يكون صندوق الأمم المتحدة لناميبيا ، الذي يشمل الحساب العام وحساب معهد الأمم المتحدة لناميبيا وحساب برنامج بناء الدولة ، هو المصدر الرئيسي لتقديم المساعدة الإنمائية إلى الناميبيين ؛

٤ ـ تعرب عن تقديرها لكل الدول والوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والأفراد الذين يقدمون مساهمات إلى صندوق الأمم المتحدة لناميبيا لدعم الأنشطة المضطلع بها في إطار الحساب العام وأنشطة معهد الأمم المتحدة لناميبيا وبرنامج بناء الدولة الناميبية ، وتطلب إليهم زيادة مساعداتهم إلى الناميبيين عن طريق تلك القنوات ؛

٥ ـ ترجو من الأمين العام ورئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يكثّفا مناشدتهما للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأفراد تقديم تبرعات أكثر سخاء إلى الحساب العام وحساب برنامج بناء الدولة وحساب معهد الأمم المتحدة لناميبيا ، التابعة لصندوق الأمم المتحدة لناميبيا ، وذلك في ضوء زيادة الأنشطة المضطلع بها من خلال الصندوق ، وتؤكد ، في هذا الصدد ، على الحاجة إلى تقديم مساهمات لزيادة عدد المنح الدراسية المقدمة إلى الناميبيين في إطار صندوق الأمم المتحدة لناميبيا ؛

٦ ـ تدعو الحكومات إلى أن تناشد مرة أخرى منظماتها ومؤسساتها الوطنية تقديم تبرعات إلى صندوق الأمم المتحدة لناميبيا ؛

٧ ـ تقرر أن تعتمد لصندوق الأمم المتحدة لناميبيا ، كتدبير مؤقت ، مبلغ ١٫٥ مليون دولار من الميزانية العادية للأمم المتحدة لسنة ١٩٨٧ ؛

٨ ـ ترجو من مفوضية الأمم المتحدة لناميبيا أن تواصل بالتشاور مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، إعداد

---

(٨٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والأربعون ، الملحق رقم ٢٤ (A/41/24) ، الجزء الأول ، الفصل الرابع ، الفرع سين ، والفرع عين ، الفقرات ٧٧٤ إلى ٧٨٧ .

(٨٩) للاطلاع على نص ميثاق معهد الأمم المتحدة لناميبيا ، بصيغته المعدلة ، انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٤ (A/37/24) ، المرفق الرابع .

مشاريع لتقديم المساعدة إلى الشعب الناميبي تشارك في تمويلها الحكومات والمنظمات غير الحكومية ، وذلك بغرض تعبئة موارد إضافية :

٩ ـ **ترجو** من الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تبذل ، في ضوء الحاجة الملحّة إلى تعزيز برامج تقديم المساعدة إلى الشعب الناميبي ، كل جهد ممكن للإسراع بتنفيذ مشاريع برنامج بناء الدولة الناميبية والمشاريع الأخرى لصالح الناميبيين على أساس إجراءات تعكس دور مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا ؛

١٠ ـ **تعرب عن تقديرها** للوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي أسهمت في برنامج بناء الدولة الناميبية وتطلب إليها مواصلة مشاركتها في البرنامج عن طريق ما يلي :

(أ) تنفيذ المشاريع التي يوافق عليها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ؛

(ب) وضع خطط لمشاريع مقترحة جديدة ، والشروع فيها ، وذلك بالتعاون مع المجلس وبناءً على طلبه ؛

(ج) تخصيص أموال من مواردها المالية الخاصة لتنفيذ المشاريع التي يوافق عليها المجلس ؛

١١ ـ **ترجو** من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يواصل ويكثّف برنامجه للمهمات الميدانية ، مما يمكّن الناميبيين المدربين في إطار مختلف البرامج من اكتساب خبرة عملية أثناء العمل في حكومات ومؤسسات مختلف البلدان ، ولاسيما في افريقيا ؛

١٢ ـ **تناشد** جميع الحكومات والوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والأفراد تقديم مساهمات سخية إلى صندوق الأمم المتحدة لناميبيا من أجل دعم برنامج المهمات الميدانية وتلبية الاحتياجات المالية ؛

١٣ ـ **تعرب عن تقديرها** لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساهمته في تمويل وإدارة برنامج بناء الدولة الناميبية وتمويل معهد الأمم المتحدة لناميبيا ، وتطلب إليه الاستمرار في تخصيص أموال ، بناءً على طلب مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، من رقم التخطيط الإرشادي لناميبيا لتنفيذ المشاريع في إطار برنامج بناء الدولة ولمعهد الأمم المتحدة لناميبيا ؛

١٤ ـ **تطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي زيادة رقم التخطيط الإرشادي لناميبيا لدورة البرمجة للفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٩١ ، وتوخي أقصى قدر من المرونة والتفهم عند تمويل المشاريع من رقم التخطيط الإرشادي ، واضعاً في الاعتبار أن الأمم المتحدة مازالت هي وحدها المسؤولة عن ناميبيا ؛

١٥ ـ **تعرب عن تقديرها** لما تقدمه منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي من مساعدة إلى اللاجئين الناميبيين وترجو منها توسيع نطاق مساعدتها بغية توفير الاحتياجات الأساسية للاجئين ؛

١٦ ـ **تعرب عن تقديرها** للوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تنازلت عن تكاليف الدعم المقدم من الوكالات فيما يتعلق بالمشاريع المضطلع بها لصالح الناميبيين والممولة من صندوق الأمم المتحدة لناميبيا وغيره من المصادر ، وتحث الوكالات والمؤسسات التي لم تفعل ذلك بعد على اتخاذ الخطوات الملائمة في هذا الشأن ؛

١٧ ـ **تقرر** أن يظل من حق الناميبيين تلقي المساعدة عن طريق برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا ؛

١٨ ـ **تشيد** بالتقدم المحرز في تنفيذ العناصر السابقة للاستقلال في برنامج بناء الدولة الناميبية ، وترجو من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يواصل وضع تفاصيل السياسات والخطط الطارئة المتعلقة بالمرحلة الانتقالية ومرحلة ما بعد الاستقلال من البرنامج ودراستها ؛

١٩ ـ **تثني** على معهد الأمم المتحدة لناميبيا لفعالية برامجه التدريبية للناميبيين وأنشطته في مجال البحوث المتعلقة بناميبيا ، مما يسهم مساهمة كبيرة في الكفاح من أجل حرية الشعب الناميبي وفي إقامة دولة ناميبيا المستقلة ؛

٢٠ ـ **تحث** الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على التعاون الوثيق مع معهد الأمم المتحدة لناميبيا في تعزيز برنامج أنشطته ؛

٢١ ـ **ترجو** من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن ينتهي في موعد مبكر ، عن طريق معهد الأمم المتحدة لناميبيا ، من إعداد وإصدار ونشر كتاب مرجعي شامل عن ناميبيا يغطي جميع جوانب مسألة ناميبيا وفقاً لنظر الأمم المتحدة فيها منذ طرحها لأول مرة ؛

٢٢ ـ **ترجو** من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن ينتهي في موعد مبكر ، بالتشاور مع مفوضية الأمم المتحدة لناميبيا ، من إعداد ونشر دراسة ديموغرافية عن السكان الناميبيين ؛

٢٣ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يواصل تقديم ما يلزم إلى مفوضية الأمم المتحدة لناميبيا من موارد لأداء المسؤوليات التي أسندها إليها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، بوصفها السلطة

المنسّقة في مجال تنفيذ برنامج بناء الدولة الناميبية فضلاً عن سائر برامج المساعدة .

الجلسة العامة ٧٩
٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦

٤٠/٤١ ـ مسألة جُزر فوكلاند (مالفيناس)[٩٠]

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة جُزر فوكلاند (مالفيناس) ، وتلقت تقرير الأمين العام[٩١] ،

وإذ تدرك ما للمجتمع الدولي من مصلحة في توصل حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية إلى تسوية سلمية ونهائية لكل خلافاتهما ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ،

وإذ تحيط علماً بالاهتمام الذي أعرب عنه الطرفان مراراً بإعادة العلاقات بينهما إلى طبيعتها ،

واقتناعاً منها بأن تحقيق هذا الهدف يمكن أن يتيسر إذا أُجريت مفاوضات شاملة بين كلا الحكومتين تمكنهما من إعادة بناء الثقة المتبادلة على أساس متين وحلّ المشاكل المعلقة ، ومن بينها جميع الجوانب المتعلقة بمستقبل جُزر فوكلاند (مالفيناس) ،

١ ـ **تكرر تأكيد رجائها** إلى حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية أن تبادرا بإجراء مفاوضات بهدف إيجاد وسائل من أجل الحل السلمي والنهائي للمشاكل المعلقة بين البلدين ، ومن بينها جميع الجوانب المتعلقة بمستقبل جُزر فوكلاند (مالفيناس) ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ؛

٢ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يواصل القيام بمهمته المتجددة المتمثلة في بذل مساعيه الحميدة بقصد مساعدة الطرفين على الاستجابة للرجاء الوارد في الفقرة ١ أعلاه ، وأن يتخذ التدابير اللازمة لهذا الغرض ؛

٣ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين تقريراً بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار ؛

٤ ـ **تقرر** أن تُدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والأربعين البند المعنون « مسألة جُزر فوكلاند » (مالفيناس) .

الجلسة العامة ٨٤
٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦

٤١/٤١ ـ تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

ألف

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٦٦ (د ـ ١) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ ، والذي لاحظت فيه الجمعية العامة أن الدول الأعضاء قد أرسلت معلومات تتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بما في ذلك المعلومات المرسلة من حكومة فرنسا بشأن كاليدونيا الجديدة والأقاليم التابعة بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة ،

وإذ تدرك أن حكومة فرنسا لم ترسل أي معلومات تتعلق بكاليدونيا الجديدة والأقاليم التابعة منذ عام ١٩٤٦ ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د ـ ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والذي يتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥٤١ (د ـ ١٥) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ الذي يتضمن في مرفقه المبادىء التي يجب أن تسترشد بها الدول الأعضاء في تقرير وجود أو عدم وجود الالتزام بإرسال المعلومات المنصوص عليه في المادة ٧٣ هـ من الميثاق ،

وإذ تلاحظ القرار الذي اتخذه رؤساء حكومات الدول الأعضاء في محفل منطقة جنوب المحيط الهادىء خلال اجتماعهم المعقود في سوفا في الفترة من ٨ إلى ١١ آب/أغسطس ١٩٨٦ بالسعي إلى إعادة إدراج كاليدونيا الجديدة في قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي[٩٢] ،

وإذ تلاحظ أيضاً قرار المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في هراري في الفترة من ١ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ والذي يحثون فيه بقوة الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين على إعادة إدراج كاليدونيا الجديدة في

---

(٩٠) انظر أيضاً الفرع الأول ، الحاشية ٦ ، والفرع العاشر ـ باء ـ ٦ ، المقرر ٤١/٤١٤ .

(٩١) A/41/824 .

(٩٢) A/41/668 .